

**RAS AL KHAIMAH  
POULTRY & FEEDING CO.**

Public Share Holding Co. (P.S.C)

Paid up Capital 86,400,000 Dirhams



**TUV NORD**  
ISO 9001:2015  
HACCP  
ISO 14001:2015

**شركة رأس الخيمة  
للدواجن والعلف**  
شركة مساهمة عامة  
رأس المال المدفوع ٨٦,٤٠٠,٠٠ درهم

## شركة رأس الخيمة للدواجن والعلف

### شركة مساهمة عامة

### التعديلات المقترحة على النظام الأساسي للشركة

رقم المادة	قبل التعديل	بعد التعديل	سبب التعديل
قانون الشركات	القانون الإتحادي رقم (2) لسنة 2015 في شأن الشركات التجارية وأي تعديل يطرأ عليه.	المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية وأي تعديل يطرأ عليه.	ليتناسب مع المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية
تعريفات: ضوابط الحكومة	ضوابط الحكومة: مجموعة الضوابط والقواعد التي تحقق الانضباط المؤسسي في العلاقات والإدارة في الشركة وفقاً للمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للشركة وتأخذ في الإعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.	ضوابط الحكومة: مجموعة الضوابط والمعايير والإجراءات التي تحقق الانضباط المؤسسي في إدارة الشركة وفقاً للتشريعات السارية في الدولة والمعايير والأساليب العالمية وذلك من خلال تحديد مسؤوليات وواجبات أعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية للشركة مع الأخذ في الإعتبار حماية حقوق المساهمين وأصحاب المصالح.	ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة
تعريفات : الأطراف ذات العلاقة	الأطراف ذات العلاقة: رئيس وأعضاء مجلس إدارة الشركة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا للشركة والعاملين بها، والشركات التي يساهم فيها أي من هؤلاء بما لا يقل عن 30% من رأسمالها، وكذلك الشركات التابعة أو الشقيقة أو الحليفه. أو وفقاً لأية قرارات أو أنظمة بشأن تحديد الأطراف ذات العلاقة تصدر عن الهيئة لاحقاً.	الأطراف ذات العلاقة: - رئيس وأعضاء مجلس الإدارة وأعضاء الإدارة التنفيذية العليا بالشركة، والشركات التي يملك فيها أي من هؤلاء حصة مسيطرة، والشركات الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليفه للشركة. - أقارب رئيس أو عضو مجلس الإدارة أو الإدارة التنفيذية العليا حتى الدرجة الأولى. - الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي كان خلال السنة السابقة على التعامل مساهمًا بنسبة 10% فأكثر بالشركة أو عضواً في مجلس إدارتها أو شركتها الأم أو شركاتها التابعة. - الشخص الذي له سيطرة على الشركة.	ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة



تعريفات : السيطرة	السيطرة : القدرة على التأثير أو التحكم - بشكل مباشر أو غير مباشر - في تعيين أغليبية أعضاء مجلس إدارة شركة أو القرارات الصادرة منه أو من الجمعية العمومية للشركة، وذلك من خلال ملكية نسبة من الأسهم أو الحصص أو باتفاق أو ترتيب آخر يؤدي إلى ذات التأثير.	السيطرة مع التعديل الوارد في دليل الحكومة	القدرة على توجيه إدارة وسياسات الشركة والتحكم في السياسات المالية والتشغيلية، ويكون ذلك من خلال التحكم في : تشكيل مجلس الإدارة أو إنتخاب غالبية أعضائه أو التحكم في تعينات الجهاز الإداري، و تكون السيطرة بإمتلاك/ السيطرة على أسهم ذات حقوق تصويت في الشركة تبلغ نسبة 30% فأكثر.
تعريفات : إضافة - عضو مجلس الإدارة التنفيذي	العضو الذي يشغل وظيفة بالشركة أو يتلقى راتباً شهرياً أو سنوياً.	ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	العضو الذي لا يشغل وظيفة بالشركة ولا يتلقى راتباً منها ولا تعتبر المكافأة التي يتلقاها كعضو مجلس إدارة راتباً.
تعريفات : إضافة - عضو مجلس الإدارة غير التنفيذي	العضو الذي لا ترتبط بالشركة أو بأي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا فيها أو مدقق حساباتها أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليف أي علاقة قد تؤدي إلى منفعة مادية أو معنوية قد تؤثر على قراراته، وتتفق صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة على وجه الخصوص حسبما تقرره من وقت إلى آخر الهيئة.	ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	العضو الذي لا ترتبط بالشركة أو بأي من أشخاص الإدارة التنفيذية العليا فيها أو مدقق حساباتها أو الشركة الأم أو التابعة أو الشقيقة أو الحليف أي علاقة قد تؤدي إلى منفعة مادية أو معنوية قد تؤثر على قراراته، وتتفق صفة الاستقلالية عن عضو مجلس الإدارة على وجه الخصوص حسبما تقرره من وقت إلى آخر الهيئة.
تعريفات : إضافة - الإدارة التنفيذية العليا	الإدارة التنفيذية العليا: الإدارة التنفيذية للشركة وتشمل المدير العام والمدير التنفيذي والرئيس التنفيذي، والعضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة ونوابهم.	ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	الإدارة التنفيذية العليا: الإدارة التنفيذية للشركة وتشمل المدير العام والمدير التنفيذي والرئيس التنفيذي، والعضو المنتدب المخول من قبل أعضاء مجلس الإدارة بإدارة الشركة ونوابهم.

ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b>أمين السر:</b> يقصد به أمين سر مجلس الإدارة الذي يتم تعيينه وفقاً للمادة 8 من دليل الحكومة والمادة (20) من النظام الأساسي.		تعريفات: إضافة - أمين السر
ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b> أصحاب المصالح:</b> كل شخص له مصلحة مع الشركة مثل المساهمين والعاملين والدائنون والعملاء، والموردين، والمستثمرين المحتملين.		تعريفات: إضافة - أصحاب المصالح
ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b>الصفقة:</b> حدث يؤثر على أصول الشركة المساهمة العامة المدرجة في السوق أو التزاماتها أو صافي قيمتها من تعاملات أو عقود أو إتفاقيات تبرمها الشركة، وأي تعاملات أخرى تحددها الهيئة من وقت لآخر بقرارات أو تعليمات أو تعاميم تصدرها.		تعريفات: إضافة - الصفقة
ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b>تعاملات الأطراف المطلعة:</b> ممارسة محظورة لشراء أو بيع أوراق مالية لشركة خاضعة للتداول العام أثناء حيازة معلومة جوهرية وتنسق مع قرار مجلس إدارة الهيئة رقم (2) لسنة 2001 في شأن النظام الخاص بالتداول والمقاصة والتسويات ونقل الملكية وحفظ الأوراق المالية.		تعريفات: إضافة - معاملات الأطراف المطلعة
ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b>التصويت الإلكتروني:</b> التصويت الذي يستخدم وسائل إلكترونية إما للمساعدة في أو تنفيذ عملية أخذ الأصوات وعدها.		تعريفات: إضافة - التصويت الإلكتروني
ليتناسب مع دليل الحكومة الواجب العمل به	<b>إدارة المخاطر:</b> الإرشادات والمبادئ والعمليات والإجراءات المتعلقة بإدارة المخاطر بحسب تحديدها من جانب مجلس الإدارة.		تعريفات: إضافة - إدارة المخاطر
ليتناسب مع رأس المال الحالي بعد إصدار أسهم منحة	<b>حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ 95,040,000 درهم (خمسة وتسعين مليون وأربعين ألف درهم لا غير) موزع على (95,040,000) سهم قيمة كل سهم (1) واحد درهم، وجميع أسهم الشركة من ذات الفئة متساوية مع بعضها البعض في الحقوق والإلتزامات.</b>	حدد رأس مال الشركة المصدر بمبلغ 86,400,000 درهم (ستة وثمانين مليون وأربعمائة ألف درهم لا غير) موزع على (86,400,000) سهم قيمة كل سهم (1) واحد درهم، وجميع أسهم الشركة من ذات الفئة متساوية مع	المادة رقم (6) رأس المال المصدر



		بعضها البعض في الحقوق والإلتزامات.	المادة رقم
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة	<p><b>مجلس إدارة الشركة:</b></p> <p>أ- يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (5) خمسة أعضاء منتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي، على أن يكون ثلث أعضاء مجلس الإدارة من الأعضاء المستقلين غير التنفيذيين الذين يجب أن يتمتعوا بخبرات ومهارات فنية بما يعود بالمصلحة على الشركة.</p> <p>ب- في جميع الأحوال يتعين عند اختيار الأعضاء غير التنفيذيين للشركة مراعاة أن يكون العضو قادرًا على تخصيص الوقت والإهتمام الكافيين لعضويته وألا تمثل هذه العضوية تعارضًا مع مصالح أخرى له.</p> <p>ت- يجب أن تلتزم الشركة بالنسبة المطلوبة لمواطني الدولة في تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقوانين وانظمة ذات الصلة.</p> <p>ث- يجب أن تلتزم الشركة بالنسبة المطلوبة لتمثيل المرأة في تشكيل مجلس الإدارة وفقاً لقوانين وانظمة والقرارات ذات الصلة.</p>	<p>مجلس إدارة الشركة</p> <p>أ- يتولى مجلس إدارة الشركة مجلس إدارة مكون من عدد (5) خمسة أعضاء منتخبهم الجمعية العمومية للمساهمين بالتصويت السري التراكمي.</p> <p>ب- يجب في جميع الأحوال أن يكون جميع أعضاء المجلس بما فيهم الرئيس من مواطني الدولة.</p>	(19) مجلس إدارة الشركة
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة	<p><b>مدة العضوية بمجلس الإدارة.</b></p> <p>1. يتولى كل عضو من أعضاء مجلس إدارة الشركة منصبة لمدة ثلاثة (3) سنوات ميلادية وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.</p> <p>2. لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على الجمعية</p>	<p>مدة العضوية بمجلس الإدارة.</p> <p>أ- يتولى كل عضو من أعضاء مجلس الإدارة منصبة لمدة ثلاثة سنوات ميلادية وفي نهاية هذه المدة يعاد تشكيل المجلس، ويجوز إعادة انتخاب الأعضاء الذين إنتهت مدة عضويتهم.</p> <p>ب - لمجلس الإدارة أن يعين أعضاء في المراكز التي تخلو في أثناء السنة على أن يعرض هذا التعيين على</p>	(20) مدة العضوية بمجلس الإدارة.

العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعينهم أو تعيين غيرهم.

3. إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثة أيام من تاريخ شغر آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

4. يقوم مجلس الإدارة بتشكيل اللجان الازمة لمساعدة بتنفيذ مهامه بما في ذلك اللجان المطلوب تشكيلها وفقاً لدليل الحوكمة، وفي هذا الصدد:

أ. يتم تشكيل اللجان وفقاً لإجراءات يضعها مجلس الإدارة على أن تتضمن تحديداً لمهمة اللجنة ومدة عملها والصلاحيات المنوحة لها وكيفية رقابة مجلس الإدارة عليها، وعلى اللجنة أن ترفع تقريراً خطياً إلى مجلس الإدارة بالإجراءات والنتائج والتوصيات التي تتوصل إليها بشفافية مطلقة، وعلى مجلس الإدارة ضمان متابعة عمل اللجنة للتحقق من التزامها بالأعمال الموكلة إليها.

بـ. تكون كل لجنة حال تشكيلها مسؤولة أمام مجلس الإدارة عن أنشطتها. ولا يعني هذا إعفاء مجلس الإدارة من المسؤولية عن الأنشطة والمهام والصلاحيات التي قام بتفويضها لهذه اللجنة.

تـ. على مجلس الإدارة أن يتتأكد من التشكيل الملائم لأعضاء لجان مجلس الإدارة ومؤهلاتهم واحتياطاتهم.

ثـ. يعين مجلس الإدارة أمين سر مستقل عن إدارة الشركة ويتبع المجلس مباشرةً ومن غير أعضاء المجلس، وله الاستعانة بمقدم خدمات خارجي. وتحدد

الجمعية العمومية في أول اجتماع لها لإقرار تعينهم أو تعيين غيرهم.

جـ - إذا بلغت المراكز الشاغرة ربع أعضاء المجلس أو أكثر خلال مدة ولاية مجلس الإدارة وجب على المجلس دعوة الجمعية العمومية للإجتماع خلال ثلاثة أيام من تاريخ شغر آخر مركز لانتخاب من يملأ المراكز الشاغرة، وفي جميع الأحوال يكمل العضو الجديد مدة سلفه.

دـ - يجب أن يكون للشركة مقرر مجلس الإدارة، ولا يجوز أن يكون مقرر المجلس من أعضائه.



	<p><b>الخصائص ومكافأته بقرار من مجلس الإدارة ما لم ينص النظام الأساسي على أحكام تتعلق بها.</b></p>	
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة.	<p><b>متطلبات الترشح لعضوية المجلس:</b> يتعين أن تتوفر في المرشح لعضوية مجلس الإدارة الشروط التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. أن تتوافر لديه خبرة لا تقل عن خمس سنوات في النشاط الذي تزاوله الشركة المرشح لعضوية مجلس إدارتها.</li> <li>2. لا يكون قد سبق الحكم عليه بعقوبة جنائية أو جريمة مخلة بالشرف والأمانة ما لم يكن قد رد إليه اعتباره.</li> <li>3. عدم صدور حكم قضائي بعزله أو تجريده من منصبه كعضو مجلس إدارة بإحدى الشركات المساهمة المدرجة بالسوق المالي خلال السنة السابقة على الترشح.</li> <li>4. خلو السجل المهني الصادر عن الهيئة من الجزاءات الإدارية.</li> <li>5. عدم وجود دعوى قضائية أو بلاغات أو تحقيقات في النيابة ضده تتصل بالأمانة والنزاهة.</li> <li>6. أي شروط أخرى يتطلبها قانون الشركات أو النظام الأساسي الشركة.</li> <li>7. تلتزم الشركة بإعداد قائمة بالمرشحين لعضوية مجالس إدارتها وإرساله إلى دائرة التنمية الاقتصادية قبل وقت كاف من انعقاد جمعياتها العمومية وذلك للتأكد من تمتع المرشحين بالنزاهة والسيرة الحسنة والقدرة على حسن الأداء واستيفائهم لمعايير الانضباط المؤسسي، ويبطل كل إجراء مخالف لذلك. ويكون التصويت محصوراً بقائمة المرشحين التي اقترنت بموافقة دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة أو التي اقترنت بموافقة السلطة المختصة.</li> </ol>	<p><b>المادة رقم (22) متطلبات الترشح لعضوية المجلس:</b> يتعين على المرشح لعضوية مجلس الإدارة أن يقدم للشركة ما يلي:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي مع تحديد صفة العضو التي يترشح لها (تنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</li> <li>2. إقرار بإلتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في إداء عمله.</li> <li>3. بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إداراتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة.</li> <li>4. إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</li> <li>5. في حال ممثلي الشخص الإعتبري يتعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الإعتبري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.</li> <li>6. بيان بالشركات التجارية التي يساهم أو يشارك في ملكيتها وعدد الأسهم أو الحصص فيها.</li> <li>7. تلتزم الشركة بإعداد قائمة بالمرشحين لعضوية مجالس إدارتها وإرساله إلى دائرة التنمية الاقتصادية قبل وقت كاف من انعقاد جمعياتها العمومية وذلك للتأكد من تمتع المرشحين بالنزاهة</li> </ol>

<p><b>8.</b> أن يقدم للشركة المستندات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- السيرة الذاتية موضحاً بها الخبرات العملية والمؤهل العلمي والصفة التي يرغب في ترشح نفسه على أساسها ( التنفيذي / غير تنفيذي / مستقل).</li> <li>ب- إقرار بالتزامه بأحكام قانون الشركات والقرارات المنفذة له والنظام الأساسي للشركة، وأنه سوف يبذل عناية الشخص الحريص في إداء عمله.</li> <li>ت- بيان بأسماء الشركات والمؤسسات التي يزاول العمل فيها أو يشغل عضوية مجالس إدارتها وكذلك أي عمل يقوم به بصورة مباشرة أو غير مباشرة يشكل منافسة للشركة.</li> <li>ث- إقرار بعدم مخالفة المرشح للمادة (149) من قانون الشركات.</li> <li>ج- في حال ممثلي الشخص الإعتبري يتبعين إرفاق كتاب رسمي من الشخص الإعتبري محدد فيه أسماء ممثليه المرشحين لعضوية مجلس الإدارة.</li> </ul>	<p>والسيرة الحسنة والقدرة على حسن الأداء واستيفائهم لمعايير الانضباط المؤسسي، ويبطل كل إجراء مخالف لذلك. ويكون التصويت محصوراً بقائمة المرشحين التي اقترنرت بموافقة دائرة التنمية الاقتصادية برأس الخيمة أو التي اقترنرت بموافقة السلطة المختصة.</p>
<p><b>لি�تناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكمـة</b></p> <p><b>إنتخاب رئيس المجلس ونائبه</b></p> <p><b>أ- ينتخب مجلس الإدارة بالتصويت السري من بين أعضائه رئيساً ونائباً ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.</b></p> <p><b>ب- يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة، ويحدد المجلس إختصاصاته ومكافآته. كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس، <b>ويكون المجلس مسؤولاً عن أعمال الشركة حتى لو</b></b></p>	<p><b>إنتخاب رئيس المجلس ونائبه</b></p> <p><b>أ- ينتخب مجلس الإدارة من بين أعضائه بالتصويت السري رئيساً ونائباً للرئيس ويقوم نائب الرئيس مقام الرئيس عند غيابه أو قيام مانع لديه.</b></p> <p><b>ب- يحق لمجلس الإدارة أن ينتخب من بين أعضائه عضواً منتدباً للإدارة، ويحدد المجلس إختصاصاته ومكافآته، كما يكون له أن يشكل من بين أعضائه لجنة أو أكثر يمنحها بعض إختصاصاته أو يعهد إليها بمراقبة سير العمل بالشركة وتنفيذ قرارات المجلس.</b></p>



	<p><b>فوض بعض صلاحياته للجان أو الإدارة التنفيذية.</b></p> <p><b>ت- يحظر الجمع بين منصب رئيس مجلس الإدارة ومنصب مدير الشركة و/ أو العضو المنتدب، أو أي وظيفة تنفيذية أخرى بالشركة.</b></p>		
<p>ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة</p>	<p><b>قرارات التمرير</b></p> <p>مع مراعاة الالتزام بالحد الأدنى لعدد إجتماعات مجلس الإدارة المذكورة بالمادة (28) من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن إصدار بعض قراراته بالتمرير (أي دون إنعقاد إجتماع له ) في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافذة كما لو أنها إتخذت في إجتماع تمت الدعوة إليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي:</p> <p><b>أ - موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.</b></p> <p><b>ب - تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق الازمة لمراجعةه.</b></p> <p><b>ج - يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه.</b></p> <p><b>د - عدم اعتبار القرار بالتمرير إجتماعاً و من ثم يتعين الالتزام بالحد الأدنى لعدد إجتماعات مجلس الإدارة.</b></p>	<p><b>قرارات التمرير</b></p> <p>مع مراعاة الالتزام بالحد الأدنى لعدد إجتماعات مجلس الإدارة المذكورة بالمادة (28) من هذا النظام، فإنه يجوز لمجلس الإدارة وفقاً للضوابط الصادرة عن الهيئة بهذا الشأن إصدار بعض قراراته بالتمرير (أي دون إنعقاد إجتماع له ) في الحالات الطارئة وتعتبر تلك القرارات صحيحة ونافذة كما لو أنها إتخذت في إجتماع تمت الدعوة إليه وعقد أصولاً مع مراعاة ما يلي:</p> <p><b>أ- لا تتجاوز حالات إصدار القرارات بالتمرير أربع مرات سنوياً.</b></p> <p><b>ب- موافقة أعضاء مجلس الإدارة بالأغلبية على أن الحالة التي تستدعي إصدار القرار بالتمرير حالة طارئة.</b></p> <p><b>ج- تسليم جميع أعضاء مجلس الإدارة القرار مكتوب خطياً للموافقة عليه مصحوباً بكافة المستندات والوثائق الازمة لمراجعةه.</b></p> <p><b>د- يجب الموافقة الخطية بالأغلبية على أي من قرارات مجلس الإدارة الصادرة بالتمرير مع ضرورة عرضها في الإجتماع التالي لمجلس الإدارة لتضمينها بمحضر إجتماعه.</b></p>	<p><b>العدة رقم (29)</b></p> <p><b>قرارات التمرير</b></p>
<p>ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة</p>	<p><b>تعارض المصالح</b></p> <p><b>1. على عضو مجلس الإدارة عند توليه المنصب أن يُفصح للشركة عن جميع المصالح والعلاقات التي يمكن أو قد</b></p>	<p><b>تعارض المصالح</b></p> <p><b>أ- على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو</b></p>	<p><b>المادة رقم (31)</b></p> <p><b>تعارض المصالح</b></p>



يُرجى أنها تؤثر على قدرته على أداء مهامه كعضو مجلس إدارة، وتسجل أي مصالح يتم الإعلان عنها من هذا القبيل من قبل أمين سر المجلس. وعلى وجه الخصوص، يجب على أعضاء مجلس الإدارة الإفصاح عن الشركات أو التوظيف ذي الصلة أو المصالح الرئيسية للأقارب مما قد يُنشئ تنفساً أو تعارضًا محتملاً في المصالح، وعلى كل عضو مجلس إدارة أن يُبلغ الشركة عند وقوع تغييرات في مصالحه، وعليه استكمال النموذج المعتمد من الشركة لهذه الغاية بشكل سنوي أو حسبما يلزم.

2. على كل عضو في مجلس إدارة الشركة تكون له أو للجهة التي يمثلها بمجلس الإدارة مصلحة مشتركة أو متعارضة في صفقة أو تعامل تُعرض على مجلس الإدارة لاتخاذ قرار بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية

3. إذا تختلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (1) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهميها تقديم المحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحقق له من التعاقد ورده للشركة.

4. إذا لم يتضح تماماً وجود حالة تعارض مصالح، يجب على عضو المجلس موضوع التعارض المحتمل أن يُفصح عن هذه الظروف إلى رئيس المجلس أو من يعينه، الذي يقرر ما إذا كان هناك تعارض مصالح من عدمه.

متعارضة في بشأنها أن يبلغ المجلس ذلك وأن يثبت إقراره في محضر الجلسة، ولا يجوز له الإشتراك في التصويت الخاص بالقرار الصادر في شأن هذه العملية. بـ. إذا تختلف عضو مجلس الإدارة عن إبلاغ المجلس وفقاً لحكم البند (أ) من هذه المادة جاز للشركة أو لأي من مساهميها تقديم للمحكمة المختصة لإبطال العقد أو إلزام العضو المخالف بأداء أي ربح أو منفعة تحقق له من التعاقد ورده للشركة.



	<p>5. تلتزم الشركة بمسك سجل خاص بتعارض المصالح يقيد فيه حالات التعارض بشكل تفصيلي والإجراءات المتتخذة بهذا الشأن ويُقيّد أمين سر مجلس الإدارة موضوع تعارض المصالح في محضر اجتماع مجلس الإدارة ذي الصلة وفي هذه الحالة، يجب على باقي أعضاء مجلس الإدارة الحاضرين النظر فيما إذا كان من الملائم لعضو المجلس الطرف في موضوع التعارض أن يشارك في مناقشة ذلك البند من الأعمال أمام المجلس بعد النظر التام فيما إذا كان التعارض قد يعرض موضوعية العضو و/أو قدرته على أداء مهامه تجاه الشركة بالشكل الملائم. وإذا ما قرروا أن ذلك ليس ملائماً فيجوز لهم أن يطلبوا من عضو المجلس مغادرة غرفة الاجتماع أثناء انعقاد المناقشات. ولا يجوز لعضو مجلس الإدارة محاولة إفحام نفوذه الشخصي فيما يتعلق بالمسألة سواء في الاجتماع أم خارجه ولا يسمح لعضو المجلس بالتصويت على القرار ذي الصلة.</p>		
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكم	<p>1. لا يجوز للشركة تقديم قروض لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو عقد كفالات أو تقديم أيه ضمانات تتعلق بقرض ممنوحة لهم، ويعتبر قرضًا مقدمًا لعضو مجلس الإدارة ، كل زوجه أو ابنائه أو أي قريب له حتى الدرجة الثانية.</p> <p>2. لا يجوز تقديم قرض إلى شركة يملك عضو مجلس الإدارة أو زوجه أو ابناؤه أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية أكثر من (20%) من رأسمالها.</p>	<p>1- لا يجوز للشركة تقديم قروض لأي من أعضاء مجلس إدارتها أو عقد كفالات لهم، ويعتبر قرضا مقدمًا لعضو مجلس الإدارة ، كل قرض مقدم إلى زوجه أو ابنائه أو أي قريب له حتى الدرجة الثانية.</p> <p>2- لا يجوز تقديم قرض إلى شركة يملك عضو مجلس الإدارة أو زوجه أو ابناؤه أو أي من أقاربه حتى الدرجة الثانية أكثر من (20%) من رأس مالها.</p>	<p>المادة رقم (32) منح القروض للأعضاء مجلس الإدارة</p>



	<p>3. يقع باطلأ أي إتفاق يتعارض وأحكام هذه المادة، ويجب على مدقق الحسابات أن يشير في تقريره المعروض على الجمعية العمومية للشركة إلى تلك القروض والإئتمانات الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة ومدى التزام الشركة بأحكام هذه المادة.</p>	
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة	<p><b>الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة</b></p> <p>1. لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة فيما لا يجاوز 5% من رأس المال الشركة إلا بموافقة مجلس الإدارة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة، ولا يجوز للطرف ذو العلاقة الإشتراك في التصويت الخاص بقرار مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية الصادر في شأن هذه الصفقة، ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والمعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها، وفقاً للضوابط والشروط التي يصدر بها قرار من الهيئة.</p> <p>2. وفي حال حدوث تغيير جوهري على شروط الصفقة بعد الموافقة عليها فيتعين إعادة الحصول على موافقة مجلس الإدارة أو الجمعية العمومية بحسب الأحوال، ويجب إعادة تقييم تلك الصفقة ومراجعة شروطها التي تجاوز قيمتها (%) من رأس المال المصدر قبل إبرامها بواسطة مقيم توافق عليه الهيئة على نفقة الشركة.</p>	<p><b>المادة رقم (34) الصفات ذات العلاقة</b></p> <p>لا يجوز للشركة عقد صفقات مع الأطراف ذات العلاقة إلا بموافقة مجلس الإدارة فيما لا يجاوز 5% من رأس المال الشركة، وبموافقة الجمعية العمومية للشركة فيما زاد على ذلك ويتم تقييم الصفقات في جميع الأحوال بواسطة مقيم معتمد لدى الهيئة، ويتعين على مدقق حسابات الشركة أن يشتمل تقريره على بيان بصفقات تعارض المصالح والمعاملات المالية التي تمت بين الشركة وأي من الأطراف ذات العلاقة والإجراءات التي اتخذت بشأنها.</p>

<p><b>3.</b> تقع المسؤولية عن الأضرار التي لحقت بالشركة إذا تم إبرام الصفقات مع الأطراف ذات العلاقة بالمخالفة للبند (أ) من هذه المادة أو إذا ثبت أن التعامل أو الصفقة غير عادلة أو تتطوي على تعارض مصالح وتلحق الضرر بالمساهمين على كل من:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- الطرف ذو العلاقة الذي تم إبرام الصفقة معه.</li> <li>ب- مجلس الإدارة إذا صدر القرار بإجماع الآراء، أما إذا كان القرار صادرًا بالأغلبية فلا يسأل عنه المعارضون متى كانوا قد أثبتو اعترافهم بمحضر الجلسة، فإذا تغيب أحد الأعضاء عن الجلسة التي صدر فيها القرار فلا تنتفي مسؤوليته إلا إذا ثبت عدم علمه بالقرار أو علم به مع عدم استطاعته الإعتراف عليه.</li> </ul> <p><b>4.</b> إن تقدير الصفقات الخاصة بالأطراف ذات العلاقة ستسرى عليها ذات الضوابط المقررة لتقييم الحصص العينية الواردة بقرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم (22/ر.م) لسنة 2016 بشأن النظام الخاص بطرح وإصدار أسهم الشركات المساهمة العامة. <b>وأية ضوابط وشروط يصدر بها قرار من الهيئة لاحقًا.</b></p>		
<p>ليتناسب مع التعديل الوارد في المرسوم بقانون اتحادي رقم (32) لسنة 2021 بشأن الشركات التجارية</p> <p>1. يبين نظام الشركة طريقة احتساب مكافأة أعضاء مجلس الإدارة، ويجب ألا تزيد هذه المكافأة على (10%) من الربح الصافي للسنة المالية المنتهية بعد خصم كل من الاستهلاكات والإحتياطيات.</p> <p>2. استثناءً من البند (1) من هذه المادة ومع مراعاة الضوابط التي تصدر عن الهيئة بهذا الشأن، يجوز أن يصرف لعضو مجلس الإدارة أتعاباً عبارة عن مبلغ مقطوع لا يتجاوز</p>	<p>ت تكون مكافأة أعضاء مجلس الإدارة من نسبة مئوية من الربح الصافي على ان لا تتجاوز 10% من تلك الارباح للسنة المالية ، كما يجوز ان تدفع الشركة مصاريف أو أتعاباً أو مكافأة إضافية أو مرتبأ شهرياً بالقدر الذي يقرره مجلس الإدارة لأي عضو من أعضائه إذا كان ذلك العضو يعمل في أي لجنة أو يبذل جهوداً خاصة أو يقوم بأعمال إضافية لخدمة الشركة فوق</p>	<p>المادة رقم (38) مكافأة أعضاء مجلس الإدارة</p>

<p>(200,000) مائتي ألف درهم في نهاية السنة المالية، وبعد موافقة الجمعية العمومية على صرف تلك الأتعاب وذلك في الحالات الآتية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- عدم تحقيق الشركة أرباحاً.</li> <li>ب- إذا حققت الشركة أرباحاً وكان نصيب عضو مجلس الإدارة من تلك الأرباح أقل من (200,000) مائتي ألف درهم، وفي هذه الحالة لا يجوز الجمع بين المكافأة والأتعاب.</li> </ul> <p>3- تخصم الغرامات التي تكون قد وقعت على الشركة على الشركة بسبب مخالفات مجلس الإدارة للقانون الأساسي للشركة خلال السنة المالية المنتهية من مكافآت مجلس الإدارة، وللجمعية العمومية عدم خصم تلك الغرامات إذا تبين لها أن تلك الغرامات ليست ناتجة عن تقدير أو خطأ من مجلس الإدارة.</p>	<p>وأجنباته العادلة كعضو في مجلس إدارة الشركة.</p>	
<p>لتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة وقانون الشركات.</p> <p>الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية</p> <p>توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بالإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدر إدراهما باللغة العربية، وبكتب مسجلة أو باستخدام وسائل التواصل الحديثة كالرسائل النصية والبريد الإلكتروني أو آية وسيلة تستحدث مستقبلاً يتم الإعلان بها مصحوبة بتقرير مجلس الإدارة وتقرير مدققي الحسابات وذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع <b>بواحد وعشرين يوماً على الأقل</b> وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى الهيئة والسلطة المختصة.</p> <p>ويجوز عقد إجتماعات الجمعيات العمومية وأشراك المساهم في مداولاتها والتصويت</p>	<p>المادة رقم (40) الإعلان عن الدعوة لاجتماع الجمعية العمومية</p> <p>"توجه الدعوة إلى المساهمين لحضور إجتماعات الجمعية العمومية بإعلان في صحيفتين يوميتين محليتين تصدران باللغة العربية وبكتب مسجلة وذلك قبل الموعد المحدد لاجتماع بخمسة عشر يوماً على الأقل وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة ، ويجب أن تتضمن الدعوة جدول أعمال ذلك الاجتماع وترسل صورة من أوراق الدعوة إلى الهيئة والسلطة المختصة."</p>	



	على قراراتها بواسطة وسائل التقنية الحديثة للحضور عن بعد وفقاً للضوابط التي تضعها الهيئة في هذا الشأن.	
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة وقانون الشركات.	<p>1. يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية خلال الأشهر الأربع التالية لنهاية السنة المالية وكذلك كلما رأى وجهاً لذلك.</p> <p>2. يجوز للهيئة أو لمدقق الحسابات أو لمساهم أو أكثر يملكون ( 10 % ) من رأس مال الشركة على الأقل كحد أدنى ولأسباب جدية تقديم طلب لمجلس إدارة الشركة لعقد الجمعية العمومية ويعين على مجلس الإدارة في هذه الحالة دعوة الجمعية العمومية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب ويتم إبرام العقود العمومية خلال مدة لا تجاوز ( 30 ) ثلثين يوماً من تاريخ الدعوة للإجتماع.</p> <p>3. الإلتزام بأية متطلبات أخرى تحددها الهيئة.</p>	<p>1. يجب على مجلس الإدارة دعوة الجمعية العمومية خلال الأشهر الأربع التالية لنهاية السنة المالية وكذلك كلما رأى وجهاً لذلك.</p> <p>2. يجوز للهيئة أو لمدقق الحسابات أو لمساهم أو أكثر يملكون ( 20 % ) من رأس مال الشركة على الأقل كحد أدنى ولأسباب جدية تقديم طلب لمجلس إدارة الشركة لعقد الجمعية العمومية ويعين على مجلس الإدارة في هذه الحالة دعوة الجمعية العمومية خلال خمسة أيام من تاريخ تقديم الطلب .</p>
ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة وقانون الشركات.	<p>إصدار القرار الخاص يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية:</p> <ol style="list-style-type: none"> <li>1. تغيير اسم الشركة.</li> <li>2. إصدار سندات قرض أو صكوك.</li> <li>3. تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.</li> <li>4. حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.</li> <li>5. بيع المشروع الذي قامت به الشركة أو التصرف فيه بأي وجه آخر.</li> <li>6. عند رغبة الشركة بيع نسبة ( 51 % ) أو أكثر من أصولها (موجوداتها) سواء أكانت عملية البيع ستم بصفقة واحدة أو من خلال</li> </ol>	<p>إصدار القرار الخاص يتعين على الجمعية العمومية إصدار قرار خاص بأغلبية أصوات المساهمين الذين يملكون ما لا يقل عن ثلاثة أرباع الأسهم الممثلة في إجتماع الجمعية العمومية للشركة في الحالات التالية:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>أ- زيادة رأس المال أو تخفيضه.</li> <li>ب- إصدار صكوك أو سندات من قبل الشركة.</li> <li>ج- تقديم مساهمات طوعية في أغراض خدمة المجتمع.</li> <li>د- حل الشركة أو إدماجها في شركة أخرى.</li> </ul>

- عدة صفقات وذلك خلال سنة من تاريخ عقد أول صفقة أو تعامل.
7. إطالة مدة الشركة أو إنقاذه.
8. تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي.
9. دخول شريك استراتيجي.
10. تحويل الديون النقدية إلى أسهم في رأس المال الشركة.
11. إصدار برنامج تحفيز موظفي الشركة بتملك أسهم فيها.
12. عقد القروض لأجل تزيد على ثلاث سنوات أو بيع عقارات الشركة أو المتجر أو رهن أموال الشركة المنقولة وغير المنقولة أو إبراء ذمة مديني الشركة من التزاماتهم أو إجراء الصلح والاتفاق على التحكيم ما لم تكن هذه التصرفات مصرح بها في نظام الشركة أو كانت مما يدخل بطبيعته في غرض الشركة.
13. زيادة رأس مال الشركة المصرح به.
14. إضافة علاوة إصدار إلى القيمة الاسمية للسهم.
15. إدماج الاحتياطي في رأس مال الشركة.
16. تخفيض رأس مال الشركة.
17. تجزئة القيمة الاسمية لأسهم الشركة.
18. تحول الشركة.
19. إندماج الشركة.
20. إطالة مدة التصفية.
21. شراء الشركة لأسهمها.
22. في الحالات التي يتطلب فيها قانون الشركات إصدار قرار خاص.
- وفي جميع الأحوال وفقاً لحكم المادة (139) من قانون الشركات يجوز للشركة بعد موافقة الهيئة إصدار قرار خاص بتعديل عقد تأسيسها أو نظامها الأساسي، ويجب على الشركة تزويد السلطة المختصة بنسخة من القرار.



<p>ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة وقانون الشركات.</p>	<p><b>تعيين مدقق الحسابات</b> يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية، وتحدد أتعابه بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة بناءً على توصية من لجنة التدقيق لمدة سنة قابلة التجديد على ألا تتجاوز (6) ستة سنوات متتالية من تاريخ توليه مهام التدقيق بالشركة، ويتعين في هذه الحالة تغير الشركك المسؤول عن أعمال التدقيق للشركة بعد انتهاء (3) ثلاث سنوات متتالية . ويجوز إعادة تعين تلك الشركة لتدقيق حسابات الشركة بعد مرور (2) سنتين متتاليتين على الأقل من تاريخ إنتهاء مدة تعينها، ويتوجب على مدقق الحسابات مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها ويشرط فيه أن يكون مسجلا لدى الهيئة ومرخص له بمزاولة المهنة.</p>	<p><b>تعيين مدقق الحسابات</b> أ. يكون للشركة مدقق حسابات أو أكثر تعينه الجمعية العمومية بناءً على ترشيح من مجلس الإدارة، ويشرط في مدقق الحسابات أن يكون مقيداً لدى الهيئة ومرخص له بمزاولة المهنة. بـ. يعين مدقق حسابات لمدة سنة قابلة التجديد وعليه مراقبة حسابات السنة المالية التي عين لها على ألا تتجاوز مدة تجديد تعينه ثلاثة سنوات متتالية. تـ. يتولى مدقق الحسابات مهامه من نهاية إجتماع تلك الجمعية إلى نهاية إجتماع الجمعية العمومية السنوية التالية.</p>	<p><b>المادة رقم (51) تعيين مدقق الحسابات</b></p>
<p>ليتناسب مع التعديل الوارد في دليل الحكومة وتصحيح الخطأ المطبعي في كلمة ضوابط</p>	<p><b>ضوابط الحكومة:</b> يسري على الشركة قرار رئيس مجلس إدارة الهيئة رقم/ 03 (ر.م) لسنة 2020 م بشأن اعتماد دليل حوكمة الشركات المساهمة العامة والقرارات المنفذة لأحكام قانون الشركات، ويعتبر جزءاً من النظام الأساسي للشركة ومكملاً له.</p>	<p><b>ضوابط الحكومة</b> يسري على الشركة قرار ضوابط الحكومة ومعايير الانضباط المؤسسي والقرارات المنفذة لأحكام قانون الشركات، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ من النظام الأساسي للشركة ومكملاً له.</p>	<p><b>المادة رقم (67) ضوابط الحكومة</b></p>